

بوجه التصحيح أنها واو العطف وان المبرر بحذفه مخالفا للكوفي  
 والمبرد ويحتمل افتتاح الفصا ببدلها كقول روية وقولهم لا على حق وخاوية  
 المحقة في الواجب مجازا تقدير العطف على شيء في نفس التكميل ويوضع  
 كونهما عطفة أن واو العطف لا يدخل عليها كما تدخل على واو القسم  
 كقوله **هو واو** لا تارة ما حبسته والثامن واو دخولها في الكلام كقولهم  
 وهي الزائدة **أنتها الكوفون** والاضفنى وجماعة وحمل على ذلك حتى  
 إذا جازوها وفتحت بواو بدلها الجاية الأخرى وقيل هي عطفة  
 والزائدة الواو في قوله لم خزننها وقيل هما عطفان والجواز **بجوز**  
 أي كان كبت وكذا البحث في وثا اسلم ونله للجيب وزايداه الأولى  
 او ان زائد على القول الأول أوهما عطفان والجواز **بجوز**  
 على القول الثاني والزائدة ظاهرة في قوله **فبال من أسى** لا جبر على  
 حفاظا ونحوه من صفاته كرسية وقوله **ولقد** مقتك في الجي الكما  
 فأذا وانت تهي من يفتني **والناس** والثمانية ذكرها جماعة من  
 الأدباء كالمجوزة ومن النحويين الضعفا كما في حالويه ومع المفسرين  
 كالشملي ونحوها أن العرب إذا عدا وقالوا سبعة وثمانية ايدناه  
 بان السبعة عدنا و **أنت ما بعدك** مستأنفا واستدلوا على ذلك بابا  
 احدهم **سيفولون** ثلثة لا يعلم كلامهم الي قول سبعة وثامنهم كلامهم و  
 قيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة إذا التقدير **سبعة ثم قيل** الجميع كلامهم  
 وقيل العطف من كلام الله تعالى والمعنى **ثم سبعة** وثامنهم وأن هذا  
 تصديق لهذه المقالة كما أن رجبا بالغيب تكذيب لتلك المقالة **وتوكل**  
 قول ابن عباس رضي الله عنهما حين جاءت الواو **أنقطعت** العدة أي

بني

لم سبق عدة عاد بلفقت إليها فان قلت أذا كان المراد التصديق في وجهه  
 بجي قبل روت أعلم بعدتهم ما يعلمهم الا قبل قلت **وجملة الأولى** توكل  
 صحة التصديق بأشياء علم المصدق ووجه الثانية الإشارة إلى ان الفاعل  
 تلك المقالة الصادقة قليل أو أن الذي قالها منهم عن يقين قبل او  
 كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجها لا مثل ابن عباس قيل ذلك ولهذا  
 كان يقول أنا من ذلك القليل لهم **سبعة** وثامنهم كلامهم وقيل هو والحوال  
 وعلى هذا فيقدرا لبتد اسم إشارة أي هؤلاء **سبعة** يكون في الكلام ما  
 يعنى في الحال ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا يمنع وهذا  
 رد على المبرد وقوله في بيت الفرزدق **واذا ما ضلهم بشران** مثلهم حال ناصبها  
 خبر محذوف أي وأدناه الموجود بشران **الثانية** آية الزمر إذ قيل  
 ففتحت في آية القرآن **لان اباها** سبعة وفتحت في آية الحنزة **أز اباها**  
 ثمانية وأقول لو كان لو والثمانية حقيقة لم تكن الآية منها **أولى** فيها  
 ذكر عدد البتة وإنما فيها ذكر الابواب وهي جمع اليد على عدد خاص ثم  
 الواو وليست داخلة عليه بل هي على جملة هو فيها وقد مر ان الواو في  
 وفتحت مفتحة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هي والحوال أي قولها  
**مفتحة** أبوالها كما صرح بمفتحة **حالا** في جنات عدن مفتحة لهم الابواب  
 وهذا قوله المبرد والفارسي وجماعة قيل وإنما فتحت لهم قبل مجيئهم  
 كما قالهم عن ان يقفوا حتى تفتح لهم **الثالثة** أن يكون عن انكروا من  
 الوصف الثاني والنظر لان العطف في هذا الوصف مخصوصة أنها كما  
 من جهة ان الأمر التام من حيث هي امر ونهي متقابلان بخلاف بقية  
 الصفات **والآية** الأمر بالمعروف ناه عن المنكر وترك المعروف والنهي